مجتمع

إندونيسيا: زلزال بقوة 6 درجات

ضرب زلزال بقوة 6 درجات قبالة سواحل جزيرة جاوة الإندونيسية، بحسب المعهد الأميركي للجيوفيزياء، من دون إصدار إنذار باحتمال حصول تسونامي. ووقع الزلزال على عمق 82 كيلومتراً وعلى بعد حوالي 45 كيلومتراً جنوب غرب مدينة مالانغ في جاوة الشرقية. ولم تتوافر أيّ معلومات عن وقوع ضحايا. وقالت إيدا ماغفيروه، وهي من سكان المدينة: «كانت الهزّة قوية واستمرت طويلاً. لقد اهتز كلّ شيء». وغالباً ما تشهد إندونيسيا نشاطاً زلزالياً وبركانياً بسبب موقعها على «حزام النار» في المحيط الهادئ. (فرانس برس)

أميركا: طفل يقتل شقيقه خطأ بالرصاص

تعتقد الشرطة أن رضيعاً قتل يوم الجمعة برصاص شقيقه البالغ من العمر 3 سنوات بعد أن حصل الطفل الأكبر على مسدس داخل شقة في مدينة هيوستن، بولاية تكساس الأميركية. وقالت ويندي بيمبريدج، مساعدة رئيس شرطة هيوستن، إن الرضيع أصيب في بطنه. وأضافت: «أريد فقط أن أغتنم هذه اللحظة وأطلب من الآباء والأوصياء في كل مكان عدم السماح لأي شخص في المنزل بالوصول إلى أسلحتك النارية. احفظها في مكان مغلق». ونقل العديد من البالغين الذين كانوا داخل الشقة الطفل البالغ من العمر 8 أشهر إلى المستشفى، حيث توفي. (أسوشييتد برس)

مقاربة علاجية جديدة لمرض باركنسون

أعلن مستشفى غرونوبل الجامعي الفرنسي ولجنة الطاقة الذرية الفرنسية، إطلاق تجربة سريرية تهدف إلى إبطاء تقدم مرض باركنسون (اضطراب يصيب الجهاز العصبي ويؤثر على الحركة)، بعد العملية الناجحة التي أجريت لمريضة أولى وتمثلت في زرع غرسة دماغية لها تُصدر ضوءاً قريباً من الأشعة تحت الحمراء. وأوضحت المؤسستان في بيان أنّ هذا النهج العلاجي الجديد الذي تم التأكد مخبرياً من فاعليته على الحيوانات «يمكن أنّ يبطئ فقدان الوظائف الحركية لدى المرضى» المصابين بمرض باركنسون، وهو مرض يصيب أكثر من 6,5 ملايين شخص حول العالم ولا يتوافر أي علاج له. ويتيح «التحفيز الدماغي العميق» بواسطة قطب كهربائي في الدماغ التخفيف بشكل كبير من الأعراض، لكنه لا يؤدي إلى إبطاء العملية التنكسية. أما التكنولوجيا الجديدة التي تم التوصل إليها منذ سنوات على المستوى التجريبي، فتتمثل في «إنتاج ضوء قريب من الأشعة تحت الحمراء بالقرب من منطقة الدماغ التي تعاني التدهور»، على ما شرح البروفيسور، ستيفان شاباردييس، من جامعة غرونوبل - الألب. وأضاف: «ثبت أنّ لهذه الأشعة تحت الحمراء آثاراً كبيرة على إبطاء موت الخلايا العصبية ذات الصلة بالمرض. لقد نجح الأمر على الحيوانات ولكن علينا توخي الحذر». ويسعى فريق البحث إلى إشراك 14 مريضاً في البروتوكول لمدة أربع سنوات. (**فرانس برس**)

(مايكل ويليامسون/Getty)

أمومة بديلة في روسيا

موسكو ـ **رامي القليوبي**

على مدى الأسابيع الماضية، شهدت روسيا نقاشات ساخنة حول مشروع القانون الذي أعدّه نواب في مجلس الدوما لحظر الأمومة البديلة لغير المتزوّجين وللأجانب، بحجّة أنّها تشكّل ظاهرة «تصدير» أطفال ولا تعزّز مؤسسة الزواج. وقد احتدم الجدال ما بين مؤيّدي المبادرة ومعارضيها الذين يرون فيها انتهاكاً للحق الدستوري في الأسرة والنسل في ظل لجوء مئات الروس لمثل هذه الخدمة سنوياً.

ويقضي مشروع القانون المثير للجدال أن يكون تقديم خدمات الأمومة البديلة فقط للمواطنين الروس المتزوّجين زواجاً رسمياً وفي حال كانت الزوجة عاجزة عن الإنجاب لأسباب صحية، على ألا تقلّ أعمارهم عن 25 عاماً وألا تزيد عن 55. ولن يكون في إمكان هؤلاء اللجوء إلى أم بديلة إلا بعد مرور عام على تسجيل الزواج وبتوصية من طبيب مختص. كذلك يحظر مشروع القانون وساطة الوكالات والمؤسسات الطبية، فيكون التعاقد بالتالي ما بين الوالدَين الزوجَين والأم البديلة بشكل مباشر.

في هذا السياق، تعبّر رئيسة حركة «من أجل حقوق النساء الروسيات»، المحامية ليوداميلا أيفار، عن معارضتها لمشروع القانون الجديد كونه «يمنع الأجانب من تلقّي خدمة طبية متقدّمة تكنولوجياً في روسيا، بالإضافة إلى تعارضه مع الدستور الروسي». وتوضح أيفار لـ«العربي الجديد»: «إذا كنّا نقدّم خدمة الأمومة البديلة للروس، فلماذا نحرم الأجانب منها؟ لذلك يجب إمّا حظرها على الجميع وإمّا السماح بها للجميع. كذلك فإنّ مشروع القانون هذا يمسّ بالحق الدستوري للمواطنين في أن تكون لهم أسرة ونسل حتى إذا لم يجد الواحد منهم شريكاً مناسباً أو في حال توقف الوظائف التناسلية الأنثوية لدى الزوجة». لكنّ أيفار تقرّ بـ«ضرورة تعديل النسخة الحالية قانون الأسرة الذي يتعامل مع الأمومة البديلة»، مضيفة «يجب إدخال تعديل يضمن أولوية بل حتمية حقّ الوالدَين الزوجَين في الطفل لا الأم الحاضنة التي لا يستطيع أحد إلزامها بالتخلي عنه في الوقت الراهن». يُذكر أنّ المادة 51 من قانون الأسرة الروسي تنصّ على أنّه لا يجوز تسجيل الوالدَين كوالدَي الطفل إلا بموافقة الأم البديلة التي أنجبته، فيما تمنع المادة التالية (52) من القانون ذاته الأم البديلة من الطعن في هوية الطفل بعد تسجيله من قبل الوالدَين.

ومن بين الحوادث التي أدّت إلى احتدام النقاشات حول ضرورة تعديل إجراءات الأمومة البديلة في روسيا، واقعة ضبط أربعة أطفال رضّع، كان أحدهم ميتاً في شقة بمنطقة أودينتسوفو في ضواحي موسكو. وقد تمّ اعتقال سبعة أشخاص في هذا الإطار، من بينهم عدد من الأطباء، ووجّهت إليهم تهم بمخالفة القانون في مجال تقديم خدمات الأمومة البديلة. وفي أواخر ديسمبر/ كانون الأول الماضي، رصدت الهيئة الفيدرالية الروسية للمراقبة على الرعاية الصحية «روس زدراف نادزور»، 48 حالة تقديم خدمات التقنيات الإنجابية المساعدة بما فيها الأمومة البديلة إلى رجال أجانب غير متزوّجين وبلا توصيات طبية.

من جهته، يؤكد مدير المؤسسة المسيحية «سيتيزين غو» المعنيّة بحماية الأسرة في روسيا، بافيل بارفينتييف، دعمه لمشروع قانون تقييد الأمومة البديلة، قائلاً لـ«العربي الجديد»: «نحن نرى الأمومة البديلة انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان وواحدة من الممارسات غير الأخلاقية التي يجب حظرها أو على أقلّ تقدير فرض قيود كبيرة عليها لمنع المظاهر المظلمة لهذا البزنس». يُذكر أنّه منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أطلقت على موقع «سيتيزين غو» عريضة تطالب مجلس الدوما بحظر الأمومة البديلة وقد صنّفت بمثابة «اتّجار بالأطفال». وجاء في مقدّمة العريضة التي أعدّها «اتحاد النساء الأرثوذوكسيات» وجمعت نحو عشرات آلاف التواقيع حتى الآن: «قد يصدمكم ذلك، فقد تحوّلت روسيا إلى سوق بيع أطفال للأجانب، بما في ذلك عائلات المثليّين. وهذا البزنس الإجرامي يؤدّي إلى وفيات بين الأطفال».

وكانت مجموعة من النواب في الدوما قد أعدّت في يناير/ كانون الثاني الماضي، مشروع قانون من شأنه تنظيم مجال الأمومة البديلة في روسيا، جاء في مذكرته التوضيحية أنّ «ظاهرة استخدام الأمومة البديلة التي اكتسبت انتشاراً كبيراً تخلق إمكانية مباشرة أو غير مباشرة لإلحاق ضرر بالمصالح الوطنية، وتشكّل بأدنى تقدير تهديداً للأمان الاجتماعي وكذلك الاقتصادي وللسلامة الشخصية وكذلك البيولوجية».

تعارض مع الدستور

تعليقاً على مشروع القانون المتعلق بالأمومة البديلة، رأت نائبة رئيس لجنة شؤون الأسرة والمرأة والأطفال في الدوما، أوكسانا بوشكينا، في حديث إلى صحيفة «إر بي كا» الروسية، أنّ فكرة حرمان غير المتزوّجين من الأمومة البديلة تتعارض مع المادة 19 من الدستور الروسي التي تكفل مساواة جميع المواطنين أمام القانون والقضاء.

تحقيق

استشفاء اللبنانيين

موت محتمل في المنزل مع غياب النقد

ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق السوداء يهدّد المواطن اللبناني في صحته، فهو صار يحسب جيداً جدوى دخوله إلى المستشفى لتلقّي علاج ما، جراحياً كان أم غير ذلك

بيروت ـ **رينا الجمّال**

«صحّة اللبنانيين في خطر»، عنوان يمكن ربطه اليوم بواقع قد يصحّ وصفه بالكارثي يهدد حياة هؤلاء بعدما أعلنَ أصحاب الاختصاص والجهات المعنيّة في البلاد صراحةً أنّ «الاستشفاء عند رفع التعرفة سيصير للأغنياء فقط». تصريحات المسؤولين في لبنان خلّفت خوفاً لدى مواطنين باتوا يعيشون كوابيس متراكمة، من ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي في السوق السوداء، إلى زيادة معدّل البطالة وكذلك الفقر والجوع، وهبوط الحدّ الأدنى للأجور إلى مستويات مقلقة، وتهديدات تطاول الأمن الغذائي، وانعدام القدرة الشرائية. ولا يخفي أشخاص التقتهم «العربي الجديد» خوفهم، إذ إنّ «دخول المستشفى لم يعد ممكناً، وربّما ننتظر حتى تتفاقم حالتنا الصحية لنفكر في الذهاب عند طبيب أو تلقي علاج. فلا قدرة لتأمين التكاليف المالية».

يخبر طبيب صحة عامة فضّل عدم الكشف عن اسمه لـ«العربي الجديد»، أنّ «أكثر من عشرين مريضاً أعرفهم توقّفوا عن المراجعات الدورية وعن متابعة حالاتهم الصحية نظراً إلى ارتفاع بدل المعاينة في العيادة، وكذلك ارتفاع أسعار الفحوص المخبرية وتكاليف الاستشفاء، علماً أنّ المستشفيات لم تعد تستقبل كلّ الحالات. وهذا أمر خطير لأنّ ثمّة أمراضاً لا يمكن إهمالها وتركها بلا متابعة بين فترة وأخرى، وقد نرى للأسف ارتفاعاً في أعداد وفيات أشخاص في منازلهم نتيجة تفاقم وضعهم الصحي وعدم تمكّنهم من زيارة الطبيب».

في سياق متصل، فإنّ جملة تنبيهات لفت إليها نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة في لبنان سليمان هارون في خلال حديثه إلى «العربي الجديد» تسلّط الضوء على انعكاسات الأزمة المالية على القطاع الصحي، ولعلّ أوّلها مرتبط برفع تعرفة الاستشفاء من أجل الصمود والاستمرار في ظلّ تدهور قيمة الليرة اللبنانية وارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي في السوق السوداء. ويقول هارون إنّ «نقابة المستشفيات الخاصة أعدّت دراسة مفصّلة للتعرفة بحسب سعر الصرف الرسمي للدولار مع المقارنة بما يساويه اليوم في السوق السوداء (يلامس 12 ألف ليرة لبنانية)، إذ لا يمكن الاستمرار في أتباع تعرفة وُضعت قبل عشرين عاماً بناءً على دراسة مشتركة بين وزارة الصحة العامة والبنك الدولي ولم تلحظ أيّ تغيير على الرغم من المستجدّات على مدى السنتين الماضيتين وتراكم التضخم. من هنا ضرورة رفع التعرفة الاستشفائية (المستندة إلى سعر الصرف الرسمي 1515 ليرة لبنانية) حتى أربعة أضعاف وإلّا فإنّ المستشفيات لن تقوى على الصمود». لكنّ هارون يدرك أنّ «هذه الخطوة صعبة جداً في بلدٍ يعاني أزمة مالية حادّة، فيما الحدّ الأدنى للأجور صار يساوي نحو دولار ونصف الدولار (بحسب سعر صرف السوق السوداء) في اليوم، ما يجعلنا من أفقر الدول بالنسبة إلى دخل الفرد. ويأتي ذلك في دولة عاجزة عن تغطية تكلفة طبابة مواطنيها، بالتالي نحن في مأزق حقيقي إذ إنّ الجهات الضامنة بدورها لا يمكنها تغطية الزيادة لعدم توفّر المال لديها، فيما المواطن غير قادر كذلك على تحمّل الفروقات (في الفاتورة الاستشفائية)».

ويبيّن هارون أنّ الدراسة التي أعدّتها نقابة المستشفيات الخاصة تظهر على سبيل المثال كيف أنّ «بدل ليلة في المستشفى المحدّد بـ90 ألف ليرة لبنانية كان يساوي قبل عام ونصف العام نحو 60 دولاراً أميركياً وفق سعر الصرف الرسمي (1515 ليرة) أمّا اليوم فيتراوح ما بين سبعة دولارات وثمانية وفقاً لسعر صرف السوق السوداء (12 ألف ليرة). من جهتها، كانت الولادة الطبيعية وتكلفتها 300 ألف ليرة تساوي 200 دولار وفق سعر الصرف الرسمي، أمّا اليوم فنحو 25 دولاراً في السوق السوداء. وفي ما يخصّ تمييل شرايين القلب، فإنّ تكلفة هذه العملية هي 800 ألف ليرة، وفيما كانت تساوي نحو 530 دولاراً صارت اليوم نحو 70 دولاراً مع تدهور قيمة العملة الوطنية».

ويتحدّث هارون عمّا وصلت إليه مستشفيات عدّة «لم تعد تجري عمليات جراحية مكلفة، من قبيل جراحة الورك والركبة، أو يترتّب على المريض تحمّل الفروقات. كذلك الأمر بالنسبة إلى العلاج الكيميائي، إذ تتفادى مستشفيات مختلفة استقبال مرضى جدد للعلاج نظراً إلى عدم قدرتها على تأمين الأدوية، لا سيّما أنّ قسماً كبيراً من المستوردين يطلب تسديد الفواتير نقداً عند تسليم الأدوية والمستلزمات الطبية بما يعادل سعر الصرف في السوق السوداء، وهو ما يدفع المرضى إلى تحمّل تغطية الفروقات من جيبهم الخاص، وتُسجّل بالتالي بلبلة كبيرة».

ويشدّد هارون على أنّ «القطاع الاستشفائي هو جزء من اقتصاد البلد ويتأثر بالأوضاع الراهنة، والحلّ مرتبط بالملف السياسي وضرورة تشكيل حكومة جديدة تحوز على ثقة الجهات الدولية المانحة». ولا ينفي التواصل مع منظمات دولية «بهدف تقديم الدعم، لكنّ المبادرات قد تقتصر على هبات ومنح محدودة لن تكون كافية. فأيّ مساعدة مطلوبة لتحصين القطاع الصحي الاستشفائي وتسليحه تتطلب استقراراً وحكومة تحمل برنامجاً إصلاحياً يعبّد الطريق أمام الدعم ويؤمّن النهوض الاقتصادي بالبلاد».

من جهته، بلفت رئيس لجنة الصحة النيابية النائب عاصم عراجي لـ«العربي الجديد» إلى أنّ «انهيار الليرة اللبنانية دفع المستشفيات إلى طلب رفع التعرفة، علماً أنّ من شأن هذا الإجراء أن يساهم في إلحاق العجز بالمؤسسات الضامنة في حال ارتفعت التعرفة ما بين ثلاثة أضعاف وأربعة». ويؤكد عراجي أنّ «المؤسسات المذكورة لن تتمكن من تغطية الزيادة التي سوف تطلبها المستشفيات عن كلّ مريض، لم تعد تجري عمليات جراحية مكلفة، من قبيل جراحة الورك والركبة

استمرار التعريفات الحالية غير ممكن

يوضح نقيب المستشفيات الخاصة في لبنان سليمان هارون أنّه «لا يمكن الاستمرار في التعريفات الاستشفائية الحالية، لا سيّما أنّنا نستورد المستلزمات الطبية بمعظمها. وحتى صيانة المعدات باتت تتطلب الدفع نقداً ومسبقاً بالدولار أو بالليرة اللبنانية بحسب سعر صرف الدولار في السوق السوداء، ما جعل مستشفيات عدّة عاجزة عن القيام بالإصلاحات اللازمة».

الأمر الذي سوف يحول حتماً دون لجوء كثيرين إلى المستشفيات لعدم قدرتهم على تحمّل تكاليف العلاج. وهو ما وضعنا أمام واقع أنّ المستشفيات للأغنياء فقط».

بالنسبة إلى عراجي فإنّ «الأزمة سوف تطاول كذلك المستشفيات الحكومية التي لن تتمكن من تأمين شراء المستلزمات الطبية وفق سعر السوق السوداء، بالتالي فإنّ وضعنا الصحي بالكامل ينهار. من هنا ضرورة إجراء إصلاح سريع في البنية التحتية كلّها، وتوحيد الصناديق الضامنة، وإعادة هيكلة القطاع برمّته، وتأليف حكومة جديدة قادرة على جلب المساعدات من الخارج. فالمواطن، وللأسف، يدفع ثمن الأزمات غالياً اليوم». وأوضح عراجي أنّ «لجنة الصحة النيابية تجري اجتماعات للتوفيق ما بين المؤسسات الضامنة والمستشفيات وإيجاد حلول لتأمين المستلزمات الطبية، لكن لا حلّ من دون استقرار الليرة وتشكيل حكومة». مضيفاً: «وقد رفعنا كذلك توصية إلى المؤسسات الدولية لمساعدة القطاع الصحي في لبنان. وهذه الأمور تتطلب أيضاً حلاً للأزمة الحكومية بأسرع وقت ممكن».

داخل مستشفى رفيق الحريري في بيروت (حريغو إيارا سانشيز/ Getty)

أطفال بعد عام من الحجر بسبب كورونا

أطفال يلعبون في الخارج في ظل الإغلاق (كاتيبيل ليل أوليفاس/ Getty)

في أواخر مارس/آذار عام 2020، وبعد أسابيع من الإغلاق العام في كل أنحاء الولايات المتحدة بسبب تفشّي فيروس كورونا، كان الأهل يسألون عن كيفية تأثير الوباء على نمو أطفالهم. فهل يتوقف نموهم الفكري؟ في ذلك الوقت، قال الخبراء إنّ بضعة أسابيع من العزلة لن تؤثّر على المهارات الاجتماعية للأطفال. ثمّ مرت ثلاثة إلى أربعة أشهر من العزلة التي وصفتها المتخصصة في علم النفس العيادي ماري الفورد بأنها «حالة غير طبيعية». لكن في الوقت الحالي، وبعد مرور نحو عام، زادت المخاوف، بحسب موقع «بزنس إنسايدر».

أحد الأبحاث أظهر أن الأبوبّة ترتبط بالاكتئاب والقلق لدى الأطفال. كما أشار إلى أن الوباء الحالي يمكن أن يرتبط بمشاكل صحية نفسية وجسدية لدى الأطفال وغيرها.

على سبيل المثال، يلاحظ عدد من أطباء الأطفال زيادة كبيرة في الوزن لدى بعض الأطفال، إذ باتوا يتحركون أقل ويتناولون وجبات أكثر وينامون بشكل غير منتظم. والأطفال من العائلات ذات الدخل المنخفض، والسود، وذوي الأصول اللاتينية، معرّضون بشكل أكبر لعواقب طويلة المدى للوباء، لا سيما لناحية التراجع الأكاديمي. في الوقت نفسه، يقول الأطباء أنفسهم إن الأهل، وحتى المنهكين منهم، قادرون على اتخاذ خطوات لتعزيز المرونة لدى الأطفال. في هذا السياق، تقول الطبيبة كانديس جونز، إن طفليها (12 و14 عاماً) تأثرا بالوباء، خصوصاً الأكبر سناً. تضيف: «اسأله، هل أنت بخير؟ هل تشعر بالسعادة؟ هل تفتقد أي شيء معيّن عن المدرسة؟ وأسأله إذا ما كان هناك أي شيء آخر يمكننا القيام به للمساعدة في تلك المجالات. مجرد البقاء على اتصال والتحدث والشعور ببعضنا بعضا أمر مهم للغاية».

من جهتها، تقول طبيبة الأطفال سارة بود، إن أطفالها الثلاثة يتأقلمون مع هذا الوباء من خلال المشي مسافات طويلة أو لعب كرة القدم على الجليد. تضيف: «القدرة على الخروج ساهمت بالفعل في الحفاظ على صحتهم النفسية». في الواقع، تشير الأبحاث إلى أن الأطفال الذين يلعبون في الخارج يكونون أكثر ذكاءً وسعادةً وانتباهاً وأقل قلقاً من أولئك الذين يلعبون في كثير من الأحيان في الداخل.

بدورها، تقول طبيبة الأطفال يولاندا إيفانز، ولديها ثلاثة أطفال، إن صغارها استمتعوا بحفلات أعياد ميلاد افتراضية ودروس موسيقى أونلاين ومحادثات عبر الفيديو مع الأصدقاء. كما لعبوا في حدائق قريبة وهم يضعون الأقنعة. ووجدت إحدى الدراسات أن الأطفال الذين يشاركون في طقوس الأسرة اليومية، مثل تناول العشاء أو القراءة معاً، يكونون أكثر صحة من الناحية العاطفية، وأكثر تكيفاً اجتماعياً من الأطفال الذين يعيشون حياة يومية غير متوقعة أو مرتبة.

(ربى أبو عمو)

مسنّون وحيدون في المخيّمات السورية

عامر السيد علي، عمار الحلبي

خلال إعداد هذا التقرير، رتّب فريق «العربي الجديد» لقاءً مع رجل سوري من المسنّين الذين يعيشون وحيدين في مخيّمات الشمال السوري، يُدعى أبو محمود. كان أبو محمود يعيش في مخيّم التح في ريف إدلب وحيداً ويعاني أمراضاً مزمنة لا تبدو غريبة على كبار السنّ من أمثاله. وقبل فترة، توجّهنا إلى المخيّم لإجراء مقابلة مصوّرة معه، لنصادف جنازة هناك، علمنا بعد دقائق أنّها جنازته. هكذا، رحل أبو محمود وحيداً ومهجّراً، تاركاً وراءه خيمة صغيرة فُرشت أرضيّتها بالإسفنج.

يأتي ذلك في حين تتسابق دول حول العالم لزيادة مستوى الرفاهية والخدمات لكبار السنّ والمتقاعدين، مع منحهم تأميمات اجتماعية وصحية، فضلاً عن دور رعاية لائقة بهم. أمّا في سورية، وتحديداً في مخيّمات النازحين السوريين، فالحال تختلف تماماً. وسط قسوة الحياة في المخيّمات صيفاً وشتاءً والتي لا يكاد الشباب يقوون على تحمّلها، يضطر مسنّون إلى خوضها في أيامهم الأخيرة.

في مخيّم التح، وفي هذه الفترة من العام تحديداً، يتوجّب على السكان التنقّل فوق مسطّحات طينية من خيمهم إلى دورات المياه المشتركة وغير الصحّية، من أجل قضاء حاجتهم. ويُعدّ الأمر قاسياً بالنسبة إلى كبار السنّ، إلى جانب مصاعب كثيرة يعرفونها. وفي واحدة من الخيم الصغيرة، يعيش المسنّ خالد إدريس وحيداً، علماً أنّها تتألف من شوادر عازلة للأمطار وقد وُضعت حجارة على أطرافها لمنع اقتلاعها. وفي داخل الخيمة، سجّادة قديمة تغطّي أرضيتها، وبعض الإسفنج المخصّص للنوم. ولا يستطيع المراقب إلا ملاحظة منفضة للسجائر يستخدمها إدريس الذي لا يعرف عمره تحديداً. ويخبر إدريس «العربي الجديد» أنّه كان يعيش في قرية الحديثة التابعة لمعرّة النعمان في ريف إدلب، «لكنّني نزحت عنها بعد أن سيطرت قوات النظام عليها. في قريتي كنت أعيش سعيداً، وكنت أملك منزلين وأرضاً زراعية بمساحة 50 دونماً». يُذكر أنّ لدى إدريس ابنتَين، إحداهما توفّيت والأخرى تزوّجت، وهو يكمل حياته بمفرده في المخيّم كما هي حال عدد من المسنّين الآخرين. ويشير إدريس إلى أنّه «في خلال عمليات النزوح، أوصلني أحد المدنيين إلى مخيّم التح حتى لا أترك وحيداً في القرية التي كانت تعاني ويلات الحرب»، متابعاً أنّه لولا الجيران الذين يقدّمون المساعدة له لما كان قادراً على تدبّر أموره وحده. ويؤكد إدريس أنّ كل ما يتمنّاه هو «العودة إلى قريتي، حيث الحياة الطبيعية في منزلي بعيداً عن قسوة حياة الخيام».

في سياق متصل، يقول مدير مخيّم التح عبد السلام اليوسف لـ«العربي الجديد»: «لدينا في المخيّم عشرة أشخاص من كبار السنّ يعيشون وحيدين، ومعاناتهم كبيرة مع ظروف الحياة هنا ومع نقص الرعاية المتعلقة بالأمراض المزمنة مثل الضغط والقلب والسكّري والكلى». ويوضح أنّ «ثمّة من لا يستطيع تحمّل عيشة المخيّمات، لأنّها غير مجهّزة لكبار السنّ. كذلك لا يوجد اهتمام طبي بهذه الفئة الغذائية والمساعدات التي تُقدَّم لهم. لكنّ المنظمات بمعظمها ترفض تسجيلهم في ملفات مستقلة، فتقوم بإضافتهم إلى عائلة أولادهم أو عائلات أخرى، ما يؤدّي إلى نقص في حصص المساعدات التي قد يحصلون عليها». ويشير حج أسعد إلى أنّ «كبار السنّ بمعظمهم يعانون صعوبة في الانتقال إلى المراكز الطبية التي تقع في خارج المخيّم، وهي تكون غالباً في البلدة التي يتبع المخيّم لها». ويتابع أنّ «النازحين المسنّين لا يملكون المال عادة لسداد أجرة وسائل النقل حتى يتوجّهوا إلى تلك المراكز، ولا لسداد بدلات المعاينة لأطباء خاصين يقصدون المخيّم لمعالجتهم».

يضطر النازحون المسنّون إلى تحمّل قسوة الحياة في المخيّمات

ويتحدّث حج أسعد عن «ضعف دور العيادات المتنقّلة وعدم فعاليتها»، لافتاً إلى أنّ «تفشّي فيروس كورونا زاد الأمر سوءاً إذ جعل زيارات الأطباء إلى داخل المخيّم أكثر صعوبة وتعقيداً. وقد أثّر ذلك على كبار السنّ وعلى ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى رعاية صحّية فائقة».

الحياة هنا ليست سهلة (عارف وتد/ فرانس برس)

تجدّد أزمة المياه في ليبيا

يشكو ليبيون عدم توفر مياه الشرب في أحيائهم ومناطقهم، الأمر الذي يضطرهم إلى البحث عن بدائل. ويطالب المتضررون المسؤولين بصيانة شبكات المياه

طرابلس ـ **العربي الجديد**

مجدّداً، يشكو مواطنون ليبيّون عودة أزمة المياه، في الوقت الذي يطالب خبراء بضرورة إيجاد حلول لهذه المشكلة، من خلال صيانة وتوسيع شبكة النهر الصناعي العظيم الذي يزود غالبية مناطق الشمال بمياه الشرب. وتعاني بلديات طبرق والمرج وبنغازي (شرق)، وغالبية مناطق الشمال الغربي، أزمة مياه خانقة، وقد باتت محطات تحلية مياه البحر متهالكة، كما يقول المسؤول في الشركة العامة للمياه والصرف الصحي عثمان العبيدي. ويوضح في حديثه لـ «العربي الجديد» أن غالبية أحياء طبرق لا تزود بالمياه من المحطة التي تجاوز عمرها 30 عاماً، مشيراً إلى أن إهمالها من قبل الحكومات لسنوات طويلة جداً جعلها غير قابلة للصيانة. ويضطر أهالي المدينة إلى قطع أميال للتزود بالمياه من المناطق المحيطة ونقلها في غالونات كبيرة، أو استئجار سيارات لنقلها، بحسب المواطن عبد الكريم المنفي، الذي يشكو ارتفاع بدل استئجار السيارات وسط شح السيولة النقدية وغلاء الأسعار الفاحش. ويقول: «كون تضاريس المنطقة جبلية، فإن كل محاولات حفر الآبار على مقربة من المنازل باءت بالفشل».

في هذا الإطار، يؤكد العبيدي أنّه ليس أمام المدينة سوى بناء محطة جديدة للتحلية، علماً أن قدرتها الحالية لا تتجاوز 20 ألف متر مكعب، بينما يحتاج أهل المدينة لأكثر من ستين ألف متر مكعب من المياه. حجم الأزمة دفع بلدية المرج، شرق البلاد، إلى إرسال ممثلين عنها للقاء وزير الموارد المائية في الحكومة الجديدة لبحث أزمة المياه التي تعاني منها المدينة.

وبحسب بيان حكومي، طلب الوفد من الحكومة توفير القطع اللازمة لصيانة محطة التحلية المحاذية للمدينة، وتوفير المواد التشغيلية الضرورية واللازمة لعمليات التشغيل بالمحطة. ورغم وعود الحكومة، بلفت العبيدي إلى أن المحطات أصبحت خارج الخدمة.

وعلى امتداد الساحل الليبي، تتوزع 22 محطة تحلية للمياه، تعمل أربع منها فقط. ويعزو العبيدي الأمر إلى نقص تمويل الشركة والعجز عن متابعة مطالبها، موضحاً أنه منذ بدء تدفق مياه النهر الصناعي عام 1993، تعرّضت الشركة للإهمال ظناً أن النهر سيوفر كميات المياه الكافية للشرب. كما يتحدث عن تأثير الحرب على خطوط الإمداد والآبار وسط الصحراء. ويذكر أن أنابيب خطوط الإمداد باتت تحتاج إلى استبدال بعد نحو ثلاثين عاماً من دون صيانة، وكذلك المضخات والآبار، مضيفاً أن شبكات إمداد المياه داخل المدن والمناطق غير كافية، ولم يستكمل بناؤها في مراحل لاحقة من مشروع النهر الصناعي الكبير، ما جعل تزويد المياه في بعض الأحياء داخل المدن والمناطق محدوداً.

من جهته، يذكر مدير إدارة المشاريع في وزارة الموارد المائية في حكومة الوفاق الوطني السابقة، محيي الدين الذويبي، أن البنية التحتية للمياه في ليبيا معطلة تماماً، علماً أنه كان يتوفر في البلاد عدد من السدود في مصبات الوديان وعشرات محطات معالجة المياه والتحلية، لكن لم يبق غير منظومة النهر الصناعي. ويفترض أن تضخ سبعة ملايين متر مكعب من المياه يومياً، لكن يضخ اليوم أقل من النصف. ويوضح الذويبي أن «البلاد مقبلة على أزمة مياه خانقة».

ويقول خبراء إن ليبيا تصنف من بين 12 دولة عربية و26 دولة أجنبية تجاوزت خط الفقر المائي الحاد، وهو ما يوافق عليه الذويبي، مؤكداً أن السحب الحالي من الاحتياط المائي يقدر بـ 80 في المائة، معتبراً أن تجاوز الأزمة يكون بخفضه إلى النصف. ويقول إن «المواطن غالباً ما يضطر إلى حفر الآبار قرب المنزل لتأمين حاجته من مياه الشرب، وذلك من دون الحصول على ترخيص في معظم الأحيان». إلا أن عماد الجندي، الذي يعيش في حي بئر الأسطى ميلاد في طرابلس، قلّا يبدو مهتماً بتصريحات المسؤولين، ولم يتمكن حتى من حفر بئر منزلية بسبب ملوحة المياه الجوفية. ويضطر، حال معظم سكان الحي، للاعتماد على ملء الصهاريج المنزلية من خلال شراء المياه، إلا أنه يخشى عدم نقائها. ويقول لـ «العربي الجديد» إن «الغياب الرسمي وعجز السلطات عن مواجهة أزمة العطش لا ينحصر بعدم صيانة محطات التحلية، إذ ليس هناك أية رقابة على أصحاب صهاريج المياه». ويذكر الجندي أنه اضطر للتعامل مع أحد أصحاب الصهاريج لشراء المياه دون غيره، بعد تحليله عينة من مياه في حوزة آخرين تبين أنها ملوثة، إذ تستخرج من آبار تسربت إليها مياه الصرف الصحي.

غالباً ما يضطر المواطن إلى حفر الآبار قرب المنزل لتأمين مياه الشرب

تأمين مياه الشرب مهمة شاقة في ليبيا (محمود تركية/ فرانس برس)

إيكولوجيا

الأطعمة التي تقتل الطيور في الأسر

غسان رمضان الجرادي

تواجه الطيور أخطاراً عديدة في الأسر (البيوت وحدائق الحيوانات) مثل إطعامها التمر الذي قد يخنقها، أو إعطائها طعاماً يعتبر ساماً لها. العديد من الطيور تتناول الموز من دون أية مشاكل ما عدا بعض أنواع عصفور التناغر، التي ما إن تتناول منها قضمة واحدة حتى تقع ميتة. وهناك الكثير ممن يقتنون طائراً ويضعونه إلى جانبهم على طاولة الطعام، فيعطونه بعض الفتات. لكنّ في أطعمة المائدة أنواعاً كثيرة تضر بالطيور بل قد تكون قاتلة لها، أهمها الشوكولاتة التي تضر بالجهاز الهضمي للطير وتسبب لها تقيؤاً وإسهالاً وضرراً بالجهاز العصبي، وبالتالي نوبات عصبية تنتهي بالموت.

أما بذور التفاح، فتعد سامة بالنسبة للعصافير لأنها تحتوي على السيانيد. وبما أننا نتحدث عن الفاكهة فينبغي التنبه إلى أن قشور الفاكهة قد تحوي آثاراً من المبيدات الحشرية التي إن لم تؤثر على الإنسان فسوف تؤثر على الطائر نسبة لصغر حجمه. ومن المعروف أيضاً أن قشرة الأفوكادو تتسبب بفشل عمل القلب وبالتالي تؤدي إلى نفوق الطائر. هناك أطعمة أخرى على المائدة تناسب الإنسان ولكنها لا تناسب الطيور وتعطل عمل الكبد مثل الفطر سواء كان نيئاً أو مطبوخاً. ويستخدم البعض الفاصولياء المطبوخة بأنواعها لعلاج الطيور باعتبار أن تأثيرها جيد على الجهاز الهضمي كونها تنظفه وتهدئ الجهاز العصبي. أما حبوب الفاصولياء الجافة، فالبعض يقدمها إلى الببغاوات أو الدواجن من دون أن يدري أنها تحتوي عل سم قوي يسمى هيماغلوتينين.

أما البصل الذي ينكه به الطعام فهو مقبول عند الطيور ولكن كثرته تؤدي إلى التقيؤ والإسهال وتتسبب بمشاكل هضمية للطيور وفقر دم تتبعه اضطرابات تنفسية ثم الموت. من جهة أخرى، لا بد من الإشارة إلى أن المشروبات الاعتيادية عند الناس مثل تلك الغازية والقهوة والشاي تحتوي على كافيين، الذي لو أعطي للطير فإنه يسبب لها قصوراً في القلب وسرعة في دقاته وعدم انتظامها وبالتالي توقف القلب.

وتعتبر البندورة (الطماطم) والبطاطس والباذنجان ذات مذاق جيد عند الطيور ولكن الأوراق والعروق أي الأجزاء الخضراء فيها تعتبر سامة ويتوجب على الإنسان التنبه إلى ذلك كي يحافظ على سلامة عصافيره. هذه هي إذاً أهم المخاطر على صحة الطيور وعلى المرء الاستعلام عن كل شيء، قبل إطعامها مواد ليست على لائحة طعامها. وأخيراً، نود الإشارة إلى أنه ليس هناك من صحة للادعاء بأن الزيتون سام ويقتل الطيور، ذلك لأن حقول الزيتون في حوض المتوسط يزورها عدد كبير من الطيور التي تبتلع ثمار الزيتون وإن لم تستطع ذلك فتأكله بنقره عدة مرات لكونه يعطيها طاقة تمكنها من السفر لمسافات طويلة في موسم الهجرة.

(متخصص في علم الطيور)

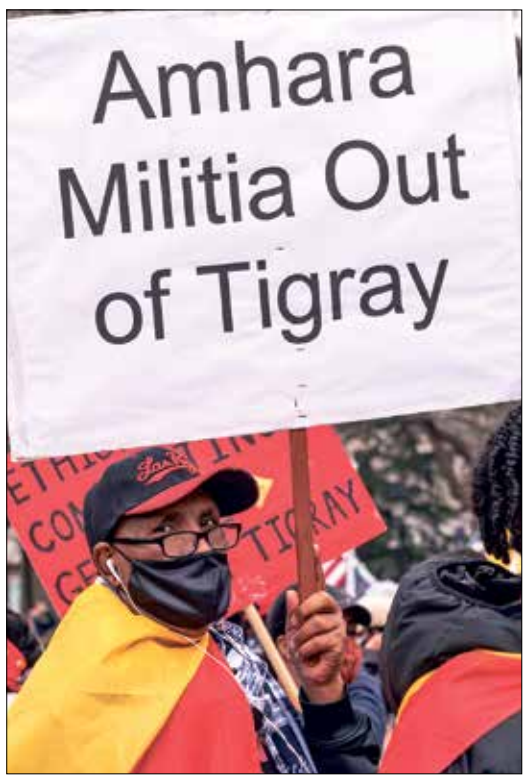

ضحايا إثيوبيا

مقتل المئات بأعمال عنف عرقية

أسفرت الاشتباكات بين إثنية الأمهرة وإثنية الأورومو، وهما المجموعتان العرقيتان الرئيسيّتان في إثيوبيا، عن مقتل أكثر من 300 شخص في الشهر الماضي، وفق ما ذكر مسؤول قدرالي لوكالة «فرانس برس»، في حصيلة أخرى قياسية لأعمال العنف قبل انتخابات يونيو/ حزيران المقبل. وقال كبير الوسطاء الإثيوبي، إيندال هايلي، إنّ أعمال العنف بدأت في 19 مارس/ آذار الماضي، وحدثت في منطقتين في منطقة أمهرة.

تسكن منطقة أمهرة غالبية من المجموعة العرقية التي تحمل الاسم نفسه، وهي ثاني أكبر منطقة في إثيوبيا، لكنّها الأكثر تضرراً من العنف، فيما يسكن الأورومو منطقة تحمل اسمهم، وهم أكبر مجموعة عرقية في البلاد. وقد أعلن هايلي، الذي جمع مكتبه البيانات من عدد من المسؤولين المحليين وعناصر من قوات الأمن، أنّ «تقصينا يظهر أنّ عدد القتلى بلغ 303 والجرحى 369 وقد احترق 1539 منزلاً». وأوضح أنّ القتلى، معظمهم قتلوا بالرصاص، مدنيون وعناصر من قوات الأمن، من دون الكشف عن أيّ تفاصيل تتعلق بانتمائهم أو أسباب العنف. كذلك رفض التمييز على أساس المجموعة العرقية.

يُذكر أنّ رئيس الوزراء آبي أحمد وصل إلى السلطة في عام 2018 على خلفية تظاهرات مناهضة للحكومة آنذاك، بمشاركة شباب من الأمهرة والأورومو. لكنّ فترة ولايته شهدت أعمال عنف دامية بين المجموعتين، ويخشى المحلّلون أن تؤدّي الانتخابات التشريعية والبلدية المقررة في الخامس من حزيران/ يونيو المقبل إلى مضاعفة انعدام الأمن.

(فرانس برس)

(الصور: فرانس برس، Getty)